باب الزراعة والاقتصاد

ترقية الزراعة ومنتجاتها

كتبتُ هذا البحث لمناسبة المناقشات البرلمانية حول وزارة الزراعة وأثرها في ترقية الانتاج الزراعي في اواخر مايو واوائل يونيو

الاسلوب العرفي والاسلوب العلمي في الزراعة المصرية

(١) للبلاد فلاحة اهتدى اليها الفلاحون بالاختبار جيلاً بعد جيل وتناولوها بالتهذيب والزيادة خلفاً عن سلف واستقر في عرفهم ما انتخلوه منها وتميز وعرف بالعرف الزراعي وبقواعده يستشيرون ملايين من الفدانين قبل ان توجد مدارس الزراعة ووزارتها وقد اعترف بصحته افاضل المهندسين والاداريين والزراعيين من الاجانب بعد ان حاولوا العدول عن بعض حقائقه او تعديلها فأرجعهم الاختبار العملي اليها — راجع اقوالهم في مقتطف سبتمبر سنة ١٩١٦ ص ٢٧٦ ضمن مقالنا استغلال الارض

هذا العرف او الاسلوب العرفي لم يُدوَّن منهُ الاَّ قليل من كثير ولذلك كنتُ ولا ازال اقول انه — لابدَّ لترقية الفلاحة من البدء من الاساس وهو عمل الفلاح فنجمعه ونهذبه — كذلك صنعت فرنسا في بدء نهضتها الزراعية

(٢) اما الاسلوب العلمي وهو ما يفيدنا اياه البحث على مناهج الاصول الحديثة فانه لايزال « تَبَسْتاً لم يبرض بعدُ — بأرض النبت اول ما يظهر منه » فالى سنة ١٩١٠ كان يعتبر الزراعيون الاجانب انه لا وجود له — راجع تقرير لجنة القطن في كتابي زراعة القطن الطبعة العربية بمطبعة المقتطم سنة ١٩١١ — وقد ارتقت بعد ذلك مدرسة الزراعة بالجيزة الى مدرسة عليا وانشئت وزارة الزراعة ولكن تغلب الصبغة النظرية في الاولى والادارية في الثانية على المباحث الفنية عرفية كانت او علمية قصّر بهما عن العمل المجدي لترقية الفلاحة ومنتجاتها واضاع مجهودات بعض الفنيين ضياعاً ما كان يكون لو ان معرفتهم بشؤون الفلاحة والفلاحين العملية كانت غير قاصرة — راجع مقتطف يوليو سنة ١٩١٨ انتقادنا لتجارب المستر كارترايت والمستر دوجن في ري القطن . وراجع بتقارير مجلس مباحث القطن تخطئة هذه التجارب

(٣) وفي مقطم ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٥ علقنا على النشرة الفنية لمجلس مباحث القطن عن تشريق الارض وبعد ان حمدنا ما يستحق التحميد فيها وراجعنا ما يستحق المراجعة منها قلنا من غير جمع العرف الزراعي يطول ويشوي الطريق على الباحثين العلميين فتصدر منهم مزاعم يعرف الفلاح بطلانها فيقل ايمانه بأبحاثهم الاخرى . ولا تكون لهذه الابحاث قيمتها العملية الا اذا تناولها العارفون بالفلاحة العملية ودرسوها وهذبوها واستخلصوا منها ما يفيد الفلاح العملي فائدة حقيقية . اما النشرات الزراعية التي يكتبها علماء غير مشتغلين بالفلاحة العملية وغير عارفين بالعرف الزراعي معرفة كافية فان الفلاح لا يستفيد منها فيهملها لانها غريبة عنه وهذا هو السر في عدم استفادة كثيرين منها »

(٤) ولذلك كان مما اقترحت على لجنة اصلاح التعليم الزراعي منذ سنين ان يوجه التعليم في المدارس الزراعية وجهة عملية وان يتوقف اعطاء الدبلوم لمتخرجيها على قيامهم ببحث احد الموضوعات الزراعية العملية بحثاً وافياً . هذا ما اقترحته وبالاولى ان يكون استثنائياً من تكونوا تكويناً عملياً او كما قال مؤلف تطور الزراعة وارتقاؤها بألمانيا « تطلب ان كل استاذ يدرس علم الزراعة يجب عليه ان يثبت في الشغل العملي حسن ادارته الخ » ص ٨٤ من الترجمة العربية للاستاذ عصام ناصف

غيطان النماذج

(٥) الزروع المصرية وصناعاتها قسمان — قسم عام يشترك في معرفة فلاحته جمهور الفلاحين في كل المناطق كل منطقة وما يوافقها كزروع القطن والقمح والبرسيم والذرة وقسم خاص تنحصر معرفته في مناطق او جهات خاصة كبعض زروع الخضروات والفاكهة وتربية الطيور وصناعة الالبان الخ وفي كلا القسمين يتفاضل الفلاحون بعضهم عن بعض في معرفة حقائق كل زرع او كل صنعة واتقان العمل بها تبعاً لتفاضلهم في الخبرة والاجتهاد والقدرة والذكاء وقد انشأت الوزارة غيطان نماذج للزروع الاولى الاكثر شيوعاً ولا حاجة بالفلاحين اليها خصوصاً انه يوجد في كل قرية غيطان ممتازة باتقان الفلاحة وذكاء الانتاج وهذه الغيطان اكثر عدداً وأقرب مسافة لسائر الفلاحين من غيطان الوزارة المحدودة . لذلك كان الاجدر بالوزارة ان تقوم بانشاء محطات تجارب ونماذج لزروع القسم الثاني وصناعاته لاذاعتها بين جمهور الفلاحين فيتيسر لهم الانتفاع بها واحلالها بدل ما قل من زراعة القطن بدون بطء ولا تخبط وصعوبة كما هو حاصل الآن — لذلك اقترح العدول عن غيطان النماذج للزروع الشائعة وانشاء محطات تجارب ونماذج لسائر الزروع والصناعات الزراعية التي يحسن نشرها بين الفلاحين الآن لكل مديرية محطة على الاقل يختار لها ما هو اوفق لاقليمها من هذه الزروع والصناعات

الري

(٦) الاصل ان يكون الري تابعاً للزراعة لا ان تكون الزراعة تابعة للري ولكن الحال في مصر بالعكس لتقدم علم الري عن علم الزراعة كما يقول مؤلفا النشرة الفنية الآتية الذكر ولعله لذلك كانت الاخطاء التي أضرّت بخصب الارض وانتاجها ونذكر منها

(ا) قصور الصرف عن بلوغ شأو الري وقد توارت المشاهدات والاقوال فيه من رجال الري والزراعة معاً . من ذلك رسالتان لشفيق باشا وزير الاشغال والزراعة السابق نُشرت احداهما بمجلة الفلاحة والاخرى بمقطم ١٨ دسمبر سنة ١٩٢٦

(ب) عمل مشروعات لاحياء ارض موات وإهمال ارض زراعية رواتب عامرة وانما ينقصها العناية باتمام وسائل ريها وصرفها . قلت في احدى مذكراتي الزراعية ان من العيب ان نرى كثيراً من الاراضي الزراعية مهملة او قليلة الريع لقصور ريها او صرفها ثم نصل على إضافة ارض جديدة — ليست العبرة بكثرة الفدادين بل العبرة بما يمكن عمرانه واستغلاله كما ينبغي ولذلك فان الافضل الآن تدبير ما يلزم لاتقان ري وصرف الاطيان الزراعية الحالية وهي كثيرة لاسيما وان الكلفة فيها اقل والفائدة اقرب واكثر — راجع الجزء الثاني من كتاب علم الري لحسين سرّي بك ففيه احصائيات مفيدة في هذا الموضوع وقد نشرتها في المقتطف السنة الماضية ضمن ملخص عن مشروعات الري الكبرى

(ج) وجوب التبكير بالجفاف الشتوي عن اوانه المعتاد خصوصاً انهُ يتوفر معهُ الماء المخزون بخزان اسوان كما شرحنا ذلك بمقطم ٧ مايو سنة ١٩٢٢ ومقطم ١٣ اكتوبر سنة ١٩٢٩

(د) تمكين المزارعين من الانتفاع بمياه الفيضان الحمراء حتى لا تحرم منها الارض بينما هي تضيع هدراً في البحر الابيض المتوسط كما شرحت ذلك بمقطم ١٩ [illegible] ١٩٢٣

(هـ) تمييز الجهات البحرية بالتبكير في طي الشراقي كما شرحت ذلك بمقطم ٢٨ مايو سنة ١٩١٧ الخ الخ الخ

(و) — ان المثل الاعلى الذي ينبغي في الري أن يتيسر وجود المياه حسب حاجة الارض والزرع فلا مناوبات طويلة يظمأ معها النبات ولا تحاريق — منسوب واطي للمياه — يكلفنا الروافع ولا حظر او تقييد يحول دون زراعة الارز زراعة بكيرة او تحرم منهُ منطقة تحتاج اليهِ او يتأخر طي الشراقي للذرة عن موعده المناسب او يحول دون تنبيل الارض في فصل الفيضان وأن تكون المصارف كافية لتجفيف التربة وتخفيض مستوى الزر «الماء الارضي» وان يكون صرف الفيضان فيها بالراحة الخ الخ الخ

حالة الفلاح

(٨) يزعم البعض ان الفلاح كسول عن فلاحة ارضه كما ينبغي . كلاّ إنهُ مريض تضعفهُ البلهارسيا والانكلستوما والملاريا والانيميا وسوء التغذية والمسكن والملبس والمكيفات واشدُّها فتكاً بهِ الهروين ونصيلته الجهنمية ولا اكاد اذكر هذا الاّ واذكر معهُ إعتراضي على حظر زراعة الخشخاش (الافيون) الذي اقره البرلمان منذ بضع سنين فقد نشرتُ حينذاك رسالة بالمقطم قلت فيها انهُ لم توجد امة من الامم في كل زمان ومكان إلاّ ولها مكيفات واقل هذه المكيفات شرًّا ما تعوّدتهُ فاذا حظرنا زراعة الافيون وهو زراعة وطنية حل محله الهروين وما اشبه وفضلاً عن انهُ اشد ضرراً فانهُ بضاعة اجنبية يذهب ثمنها من جيوبنا الى جيوب الاجانب وقد صح ما توقعته حتى ان رسل باشا حكمدار القاهرة راعهُ انتشار الهروين وشدة فتكه بالجمهور فاقترح اباحة تدخين الحشيش في مستعمرات خاصة فينصرف الجمهور عن الهروين اليهِ ولو عرف الحكمدار ما نعرف من احوال الفلاحين الاجتماعية والصحية وتقاليدهم العرفية لطلب اعادة زراعة الخشخاش — وبعض الشر اهون من بعض — والقارىء الذي يعرف أن بعالي الصعيد منطقةً لزراعة الخشخاش يرى اننا لم نخرج بهذا الاستطراد عن موضوعنا — ترقية الانتاج الزراعي ! ! ! ونعود لتحسين حالة الفلاح الصحية فنقول انهُ تجب العناية بالاستكثار من المستشفيات الثابتة والمتنقلة لعلاجه وايجاد دعاية صحية شاملة واذاً يتعافى الفلاح فيقوى وينشط ويزيد إنتاجه

(٩) يزعمون ان الفلاح جاهل بفلاحته كلاّ . إنهُ خلوٌ من المعارف الاولية التي تنير ذهنهُ وتصيّره خيراً مما هو فهماً وتمييزاً وإذاً يمكنهُ أن يرفع مستوى عمله في فلاحته ومعيشته — فلنُعلّمهُ القراءة والكتابة ومبادئ الصحة والحساب وقواعد الدين والآداب ولنحبّب اليهِ الفلاحة ونقصُر عليهِ ما بلغهُ فلاحو البلاد المستنيرة في ترقيتها والاستفادة منها لا ان نسميهُ بلفظ فلاح كأنهُ من ألفاظ التحقير ! ! !

(١٠) أن ازدياد ريع الارض لا يتوقف الآن على شيء بقدر ما يتوقف على اصلاح حال الفلاح صحيًّا واديبًّا كما اسلفنا وماليًّا ايضاً فلنعاونهُ على الحصول على افضل البزور والاسمدة والآلات والمواشي ايضاً وعلى بيع محصوله بالثمن المناسب في الوقت المناسب وعلى اتقان العمل بما يعرف ومعرفة ما يجهل من شؤن الفلاحة وصناعاتها حتى يزيد كسبهُ ومهارتهُ لا سيما وانهُ يشتغل هو وزوجتهُ واولاده فاذا تعدّدت نواحي العمل استطاع كلٌّ منهم ان يأخذ بناحيةٍ من نواحيهِ — راجع مجلدات المقتطف سنة ١٩١٦ وسنة ١٩١٧ مقالاتنا « استغلال الارض — اركانهُ وكيفياتهُ » ففيها ابحاث مسهبة عن الفلاحين ومواضع القوة والضعف فيهم وما يحتاجون اليهِ لاصلاح احوالهم الادبية والزراعية — وفيها ايضاً ابحاث عن موضوع الفصل التالي

الملاك

(١١) اهمل كبار الملاك الوطنيين العناية بالفلاحة سواء كان بجهلهم أو عدم تعليم ابنائهم اياها او تفضيل الاقامة بالقاهرة او خدمة الحكومة على الاستقرار في مزارعهم او الاشراف على ادارتها والمثل الزراعي القديم يقول « الضيعة لصاحبها او في ذلك أعمر » او بسوء تقديرهم لموظفيها وكان لا يزال كثير منهم يحسب ان ادارة المزارع لا تستدعي ما تستدعيه الادارات الاخرى من ضروب الكفاآت الفنية والادبية على تفاوت بينهم في ذلك ففريق منهم على ان معرفة الفلاحة ليست شرطاً ضرورياً في مدير الزراعة كانه يمكن ان يحسن الفلان ادارة شيء يجهله وفريق آخر على انه في معرفة الفلاحة وحدها الكفاية لادارة شؤنها بلا تقدير يؤبه به للكفاءات الادبية والاخلاقية التي يجب توفرها في كل من تعهد اليه مهام اي عمل كان فالقواعد الفنية يصدر تدبيرها عن نفس طارفها مجرداً عن العوامل الاخرى كجودة النظر في تكييفها حسب المناسبات وتمييز متشابهاتها وتقدير ملابساتها والهمة والنزاهة في تطبيقها الخ الخ وكل ذلك من اسباب ضعف الانتاج الزراعي ومعلوم ان الاطيان المملوكة لكبار الملاك تبلغ نسبتها اكثر من ٤٠ ٪ من اطيان الاهالي

المعارف الزراعية

(١٣) هناك اهمال فاضح في نشر المعارف الزراعية ومغلقاتها ووضعها وضعاً يسهل استفادة الجمهور منها — نرى ذلك في اسلوب كثير من ابحاث وزارة الزراعة وغلاء اثمانها وفي عدم عناية الجرائد والمجلات بالابحاث الزراعية فانها تفضل عن نشر ابحاثها نشر كلمة من شوارد اللفة او حفلة وداع موظف او خلاف زوج وزوجة والادهى من ذلك نشر ما لا يفهم حتى لتكاد تكون قراءته طرداً كقراءته عكساً

***

وبعد فان ترقية فن الزراعة واذاعته وتكثير الانتاج الزراعي وتجويده لا يتوقف على مجهود وزارة الزراعة وحدها فانها وان كان يجب ان تكون زعيمته الا انه لا بد من أن تتعاون معها مصلحتا الري والصحة ووزارتا المعارف والمالية وكبار الملاك وجمهور الفلاحين والصحافة. ولقد التزمت في مقالي هذا الاختصار التام فان مواضيعه وان وجهتها نحو غرض واحد هو الانتاج الزراعي فان كل واحد منها مستقل بذاته يقتضي ابحاثاً خاصة مسهبة

احمد الالفي